مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا
اسم الكاتب: أ.م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6989
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 07:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا

الأستاذ المساعد الدكتورة
منى حسين عبيد(*)

الملخص

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال افريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي ،والتي كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي لما يقارب ٤٢ عاما ،سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي،فضلا عن انفراد العقيد معمر القذافي وافراد قبيلته في ادارة دفة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وأفراد عائلته.

الامر الذي ادى الى تدهور الاوضاع السياسية في البلاد، رغم محاولته ادخال اصلاحات اقتصادية وذلك من خلال اطلاقه اشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان ،اذ ان تلك الاصلاحات لم تمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد شعورا بعدم الرضا بطبيعة الاصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي والتي لم تجد الارضية المناسبة لتنفيذها.

فضلا عن ذلك فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب الى اعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية من البلاد.

وفي الواقع، كان للاخطاء التي وقع فيها القذافي اثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي وقوى المعارضة ضده في ضوء ازمة التصعيد التي شهدتها الانظمة السياسية في المنطقة العربية ودول شمال افريقيا ولاسيما مصر وتونس والتي ادت الى انطلاق الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١،والتي اثارت ردود فعل القوى الدولية والاقليمية وفي مقدمتها الدول الافريقية وذلك لخصوصية العلاقة التي تربطها بالعقيد معمر القذافي.

مقدمة

مثلت حركة الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية ودول شمال افريقيا منعطفا مهما في الساحة السياسية العربية والدولية ،فقد أخذت تلك الأحداث منحا دراماتيكيا فاجأت المحللين السياسيين ذوي الاختصاص والخبرة ،بدليل ماحدث في تونس ومصر ،فقد كان لتذمر الشعب وقيادته لحركة الاحتجاج العامل الأساس في عملية التغيير التي حدثت في كلا البلدين، بعكس الأحداث التي شهدتها الجماهيرية العربية الليبية حيث أخذت منحا يختلف تماما عما حدث في تونس ومصر. فمن خلال تحليل الإحداث التي شهدتها ليبيا والتي تعبر عن قوة النظام الليبي برئاسة معمر القذافي نرى ان الشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. E:Mail: muna2205@yahoo.com

للسياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام القذافي، الذي صاغ بنفسه أسسه الفكرية واوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراريته ومنها تشكيل اللجان الثورية والشعبية. الى جانب اعتماده على السياسة القبلية والتي تمثل العنصر الأساس في نظام حكمه.

لذا نجد ان حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي الى التدخل من خلال قوات حلف الناتو التي وفرت غطاءً جويا لقوى المعارضة الليبية والمتمثلة بالمجلس الانتقالي الليبي الذي تمكن من ان يحقق نجاحا ملموسا وذلك باستيلائه على مساحات واسعة من الأراضي الليبية.

ولأهمية الأحداث التي شهدتها ليبيا من اجل إنجاح عملية تغيير النظام السياسي فيها فقد تتبعنا من خلال بحثنا الموسوم (أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا).المساعي التي بذلتها قوى المعارضة منذ منتصف السبعينيات من اجل إجراء عملية التغيير فيها وحتى حالة التصعيد التي شهدتها ليبيا والتي قادتها قوى المعارضة الحديثة والتي كان لها أثرها في عملية تغيير النظام السياسي في ليبيا.

١–مدخل عام

تعد ليبيا من الدول التي تقع شمال افريقيا وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وافريقية فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ، ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر ،بينما تحدها الجزائر من الغرب وتونس من الشمال الغربي.تبلغ مساحتها (١،٧٥٩،٥٤٠كم٢)، فيما يبلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة،يدين جميع سكانها الإسلام وهم على مذهب الإمام مالك[١]، اما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة،والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة ،توفر الحماية والأمان لإفرادها ،وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها، فبإمكان أي من أفرادها ان ينضم لقبيلة ما، وله ان يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، اذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصلة أمازيغي أو عربي أو أفريقي أو تركي. وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة[٢].

والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة اذ تشير الإحصاءات الى ان ٩٠% من الليبيين يشعرون بالانتماء الى القبيلة،وتصل نسبة القبائل الليبية الى ما يقارب (١٤٠) قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود اذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها (مصر، تونس، الجزائر، تشاد، والنيجر)، وتمثل نسبة القبائل العربية فيها ٩٧%بينما لاتتجاوز نسبة قبائل البربر (الامازيغ) ٣%[٣].

ومن ابرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي هي[٤]:–

–الاشراف:–وتتمركز في مدينة (ودان) و(زويلة) وسط ليبيا،كما ينتشرون في معظم انحاء ليبيا،وهم من سلالة الإمام علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه).

–الورفلة:–وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس،كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

–القذاذفة:–وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية،وتعد هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية،وكان يعتمد عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

المقارحة :–وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده[*] القذافي عام ١٩٩٣ ،وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي،وعبد الباسط المقرحي الذي اتهم في قضية لوكربي.

–ترهونة:–وتضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية ،يقدرها البعض بنحو ٦٠ قبيلة،وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس،وينتمي الى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

–زناته:–وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي،وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

–الطوارق:–قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول افريقية كالجزائر،والمغرب،ومالي ،وفي ليبيا تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب.

–اولاد سليمان:–وتتكون من قبائل صغيرة عدة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان ،ولها فروع في كل من مصر وتونس،وحتى تشاد والنيجر.

–العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير:–وتعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الاخضر[٥].

–قبائل التبو:–وهي من أصول غير عربية أي امازيغية الأصل،يتمركز أفرادها في مناطق اوزو–غدامس–والقطرون في جنوب ليبيا،والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس.

–قبائل أولاد علي:–قبائل عربية من الشراقة ،يتركز وجودها على طول الحدود مع مصر ،وتتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة سيوه والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح[٦].

تاريخيا: توالت على ليبيا العديد من الحقب والإحداث التاريخية المهمة والتي أثرت فيها بشكل أو بآخر، وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الايطالي عام ١٩١١ من أهم الفترات وأكثرها عمقا في التاريخ الليبي المعاصر .الا انها تمكنت من الحصول على استقلالها في ٣١ كانون الأول ١٩٥١ وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات(طرابلس،برقة،فزان)،وتم اختيار ادريس السنوسي رئيسا لها[٧] ،وبالرغم من محاولة الاستعمار الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي،فأن ليبيا وعبر ممثليها المنتخبين تمكنت في ٢٦ نيسان ١٩٦٣ من تعديل الدستور وتأسيس دولة ليبيا الموحدة[٨].

٢–ليبيا وانقلاب عام ١٩٦٩

لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلا ،اذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط (الأحرار) في سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ بقيادة الملازم أول معمر القذافي الذي أعلن وقادته بأن النظام في ليبيا جمهوري.

وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة القذافي الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة خلال عامي ١٩٧٠و١٩٧١،ومن ثم تبنى النموذج المصري القائم على

نظام الحزب الواحد،مسميا تنظيمه (الاتحاد الاشتراكي)،ولكنه بعد عامين تخلى عن ذلك النموذج بسبب فشله في تعبئة الجماهير الليبية. وفي مواجهة معارضة النخبة القديمة ،الى جانب التلكؤ البيروقراطي،وفي أعقاب فشل الاتحاد الاشتراكي العربي أعلن القذافي ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة في خطابه الشهير في مدينة زوارة في ١٥يوليو/ تموز ١٩٧٣ والذي طالب فيه إحلال (اللجان الشعبية) للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل[٩].الا ان مبادرة القذافي هذه أدت الى حدوث انشقاق داخل مجلس قيادة الثورة حول دور وصلاحيات اللجان الشعبية، وقد أدى عدم الاتفاق الى حدوث اختلافات إيديولوجية كبرى داخل مجلس قيادة الثورة حول الاتجاه الذي تسير فيه الثورة.

وكانت وجهة نظر الجناح التكنوقراطي الذي قاده عمر المحيشي وزير التخطيط تؤكد ضرورة الكفاءة المهنية والخبرة .في حين أصر القذافي على التعبئة الإيديولوجية والولاء السياسي، وحين اخفق الجانبان في التوفيق بين اختلافاتهما ،كانت النتيجة حدوث انقلاب داخل مجلس قيادة الثورة قاده المحيشي ضد القذافي.الا ان محاولته باءت بالفشل.

ومع نهاية عام ١٩٧٥ فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الأحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الاستقالة[١٠].

وفي الحقبة ذاتها أي السبعينيات،أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة،اي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية،فقد دعت الطريقة الثالثة الى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في (المؤتمرات الشعبية)و(اللجان الشعبية)،وقوض القذافي في الوقت نفسه ،التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية،كما قوض الجيش ذاته[١١].

وعمد في الحقبة ذاتها الى تغيير اسم الجمهورية العربية الليبية فأصبحت تعرف بـ(الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)، على أساس ان البلاد تحكم من قبل الجماهير ، وبذلك تكون ليبيا أول دولة في التاريخ الحديث التي يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه وفقا لما جاء في الكتاب الأخضر.كما أسس في السنة ذاتها اللجان الثورية التي تأخذ على عاتقها التبشير بالفكر الجماهيري[١٢].

٣- الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا

مرت ليبيا وتحديدا في عام ١٩٨٦ بأوضاع كان لها تأثيرها على النظام الليبي فقد شهدت ليبيا أزمة اقتصادية حادة لاسيما بعد ان هبط دخلها من النفط من ٢٥ مليار الى اقل من ٥ مليارات من الدولارات[١٣] ،مما أدى الى تفاقم الوضع الاقتصادي والذي انعكس بدوره على الآتي[١٤]:-

١-إيقاف مشروعات خطط التنمية في ليبيا.

٢-تأخر القذافي على تسديد ديون ليبيا الخارجية .

٣-ازدياد البطالة الداخلية والتي نجمت في جزء منها عن قيام القذافي بالتخلي عن كل الموظفين والمستخدمين الوطنيين الذين لايحملون مؤهلات جامعية من المؤسسات العامة والشركات المؤممة والمصالح الحكومية.

ثانيا:–التململ داخل القوات المسلحة وذلك بسبب هزائمة المتوالية آنذاك ونكساته المتكررة التي واجهها في حربه مع تشاد[١٥].

ثالثا:–تنامي المعارضة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل بدليل تزايد عدد المحاولات العسكرية للتخلص من ذلك النظام ، فخلال الحقبة ذاتها تعرض نظام القذافي لعدة محاولات انقلابية ومنها في عام ١٩٨٦،والذي قادته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وانقلاب عام ١٩٨٧الذي قاده فايد إبراهيم فايد.فضلا عن انقلاب عام ١٩٨٨ الذي قاده مجموعة من الشباب المنتمين الى قبائل معروفة كقبيلة المزاريع المعروفة بعدائها لقبيلة القذاذفة ولشخص العقيد معمر القذافي[١٦].الى جانب انقلاب تشرين الثاني عام ١٩٩١ والذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة،والذي تمكن القذافي من القضاء عليه [١٧].

فضلا عن تعرضه لمحاولة انقلابية أخرى في عام ١٩٩٣ ولكنها باءت بالفشل هي الأخرى ،وقد ارجع البعض سبب تلك المحاولة التي قادها مجموعة من كبار الضباط الى استيائهم من تراكم المبالغ المتأخرة المفترض دفعها لهم والحرمان الذي عاناه الجيش والذي كان يعامل في وقت سابق معاملة مميزة بسبب المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها ليبيا آنذاك[١٨].

ومما زاد الوضع سوءا في ليبيا دعوة القذافي في عام ١٩٩٣ لتطبيق صارم للشريعة الإسلامية فيما يخص السرقات والزنى وطالب حينذاك بإصدار قوانين جدية لمكافحة الفساد والبيروقراطية.

كما دعا الى الاتجاه نحو قانون جديد للوظيفة العامة بحيث تكون الوظيفة ،محددة بزمن كالخدمة العسكرية يقضي فيها الموظف سنتين من العمل ثم ينقل ويصبح حرا.ويذكر انه شدد على تطبيق قانون (من اين لك هذا) قبل استلام الموظف وظيفته ومقارنته بما أصبح في حوزته بعد تركه للوظيفة[١٩].

وفي الواقع،كانت للسياسة التي اتبعها القذافي ولاسيما في المجال الاقتصادي أثرها على الفرد الليبي[٢٠].

٤–علاقات النظام الخارجية

ا–على الصعيد الإقليمي

حينما وجه النظام الليبي أنظاره صوب القارة الإفريقية فقد تبنى النموذج المصري الناصري في التعامل مع القارة الإفريقية بوصفها الدائرة الثانية من دوائر السياسية الخارجية البيئية بعد الدائرة العربية، وانطلاقا من ذلك التصور تم توظيف القدرات والإمكانات البيئية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الإفريقية، واتخذ في سبيل تحقيق ذلك نهجين متمايزين الأول هو التعاون مع دول القارة الإفريقية والوقوف الى جانب حركات التحرر الإفريقية والثاني تمثل في مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية[٢١]

وقد عبر وكيل وزارة الوحدة والخارجية الليبية عام ١٩٧٣عن التوجه نحو افريقيا بقوله (كنا نعاني من العزلة الرهيبة بالنسبة للدول العربية المتحررة وكنا بالنسبة لإفريقيا مجرد موقع متقدم لقوى الاستعمار وكنا بالنسبة لأحداث العالم صدى للسياسات الاستعمارية الكبرى القائمة على الاضطهاد .لذلك جاء تفجير الثورة انتصارا لنا وللأمة العربية والقارة الإفريقية)[٢٢] فبعد الثورة قادت ليبيا تيارا سياسيا قويا استهدف الانفتاح على القارة الإفريقية،حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وقدمت المساعدات لها،كما سعت الى إقناع

الـدول الأفريقيـة الـتي ارتبطـت بعلاقـات مـع(إسـرائيل)بقطـع هـذه العلاقـات مؤسسـة ذلـك الإقنـاع علـى ان(إسرائيل)هي عدوة لإفريقيا وللبشرية وللحضارة عموما،ولقد اتسمت المدة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٨،بإرساء قواعد التعاون الليبي–الإفريقي حيث تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات شملت أوجه التعاون الاستراتيجي والاقتصادي والفني والثقافي[٢٣].

كما اتجهت ليبيا بزعامة العقيد القذافي الى التحالف والوحدة مع بعض الدول الإفريقية ومنها بوركينا فاسو عام ١٩٨٥[٢٤].اذ ذكر قائلا:"ان ليبيا دولة الجماهير في شمال افريقيا وبوركينا فاسو دولة الجماهير في وسط غرب افريقيا لان في ليبيا نظاماً جماهيرياً وفي بوركينا فاسو نظام جماهيري"[٢٥] .كما ذكر"ان ثروات ليبيا هي لبوركينا فاسو،وثروات بوركينا فاسو لليبيا"[٢٦].

كما نجح القذافي في إعادة علاقاته الدبلوماسية مع السنغال والتي قطعت لما يقارب خمس سنوات بسبب تدخل القذافي في الشؤون الداخلية للسنغال[٢٧].

وخلال حقبة التسعينيات تمكنت ليبيا من حل نزاعها مع الجارة تشاد ولاسيما فيما يتعلق بشريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين الطرفين وذلك عبر قرار محكمة العدل الدولية الذي وافقت ليبيا عليه بعد وساطة الرئيس المصري حسني مبارك بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك حيث تم التوقيع على اتفاق الانسحاب الليبي من شريط اوزو في ٣٠ أيار ١٩٩٤[٢٨].

وتأكيدا لأواصر التعاون بين الجماهيرية الليبية ودول افريقيا واستجابة لدعوة(العقيد القذافي) بأهمية التلاحم مع افريقيا تم تشكيل تجمعات سياسية واقتصادية وفي إطار تعزيز الوحدة والتلاحم والترابط العربي الإفريقي تم التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء وذلك في ختام أعمال القمة الأفريقية الثانية التي انعقدت في طرابلس خلال المدة من ٤–٦ شباط ١٩٩٨،وتم تحديد مقر الأمانة في طرابلس واختير العقيد القذافي رئيسا للدورة الأولى وتم التوقيع على عدد من الوثائق التي تتعلق بحرية الأفراد والأموال بين دول التجمع[٢٩].

كما توجهت ليبيا في تموز من عام ٢٠٠٠ لإقامة اتحاد افريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية وكان الهدف منه إنشاء بناء سياسي ذي سلطات واسعة قريبة لتجربة الاتحاد الأوربي وصادقت ٣٦ دولة من دول منظمة الوحدة الإفريقية على ميثاق إنشاء الاتحاد[٣٠].

كما أسهمت ليبيا في العديد من المبادرات السلمية لتسوية الصراعات في كل من الصومال والكونغو الديمقراطية والسودان[٣١].

ب–على الصعيد الدولي(الولايات المتحدة أنموذجا)

اتسمت علاقة ليبيا بالقوى الغربية بالتوتر ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول معمر القذافي الى الحكم عام ١٩٦٩، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عدة من الاختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية ومناهضة الاستعمار والصهيونية في فلسطين مرورا بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإنتاج في الأوبك،ومد يد العون والمساعدة لحركات التحرر الوطنية

وانتهاءاً برفض ليبيا لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية،فقد أدت سياسة ليبيا تلك الى تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية(٣٢) اذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة السفراء–وهو مطلب ليبي– الا اذا وافقت ليبيا على شرطين هما تأييدها للخطوات السلمية في الشرق الأوسط ووقف الإرهاب(٣٣).

اتجهت العلاقات الأمريكية الليبية نحو الجفاء والمقاطعة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حتى وصلت الى حد غلق السفارة الأمريكية في العاصمة الليبية في أيار ١٩٨٠. وادى ذلك الى خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(٣٤).

ومن الجدير بالذكر ان السفارة الأمريكية تعرضت أبان حكم الديمقراطيين برئاسة (جيمي كارتر) الى الحرق في كانون الاول ١٩٧٩ من قبل متظاهرين ليبيين تحركوا الى مبنى السفارة وفق–مخطط رسمته سلطات القذافي وتحت إشرافها–(٣٥)

وفي ٧كانون الأول ١٩٨١ أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن وجود أدلة لاتقبل الشك،تثبت تورط النظام الليبي في إرسال (فرق اغتيال) لقتل موظفين كبار بالحكومة الأمريكية(٣٦).

وعلى اثر ذلك ،سحبت الولايات المتحدة جميع دبلوماسيها من طرابلس وطردت ستة من أعضاء المكتب الشعبي الليبي في واشنطن واتبعت إدارة ريغان سياسة تشديد الضغوطات حيث أغلقت الحكومة الأمريكية المكتب الشعبي للاتصال الخارجي(السفارة الليبية في واشنطن) بدعوى ان النظام الليبي يدعم الإرهاب وفرضت إدارة ريغان عقوبات اقتصادية على ليبيا حظرت فيه استيراد النفط الليبي وألحقته بقرار تصدير المنتجات الأمريكية الى الجماهيرية الليبية(٣٧).حيث أخفضت الاستيرادات الأمريكية من ليبيا (من٥،٥مليار دولار الى ١،٥ مليار دولار عام ١٩٨٢) وبحلول عام١٩٨٥ انخفضت الاستيرادات الأمريكية من ليبيا الى مالا يزيد عن ٩ملايين دولار اما الصادرات الى ليبيا فانخفضت الى اقل من (٢٠٠ مليون دولار)(٣٨).

واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من الهجومين اللذين وقعا في مطاري روما وفينا في كانون الأول عام ١٩٨٥ والذي اسفر عن مقتل(٢٠) شخصا من بينهم سبعة أمريكيين ذريعة اخرى(*) لفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا فعلى أثرها تم تجميد الموجودات الليبية في المصارف الأمريكية(٣٩).

كما عمدت الإدارة الأمريكية الى استعمال القوة العسكرية حيث قامت في ١٥نيسان ١٩٨٦ طيارات أمريكية بقصف منزل العقيد الليبي معمر القذافي وبعض المنشآت الليبية، وبررت أمريكا ذلك الهجوم بأنه رد على عملية إرهابية اتهمت ليبيا بارتكابها(*).

ازدادت حدة الضغوط الأمريكية على ليبيا عندما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام الى ليبيا بخصوص أزمة (لوكربي)، والتي أدت الى مقتل مائتين وسبعين(٢٧٠) شخصا فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية، وعلى أثرها طالب المجتمع الدولي نظام القذافي تسليم الليبيين المتهمين(عبد الباسط علي المقرحي والأمين خليفة افحيمة) في عملية التفجير، لكن النظام الليبي رفض في البداية تسليمهما، الأمر الذي أدى الى فرض عقوبات على ليبيا، حيث اصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٣ القرار المرقم(٧٤٨) والذي

ينص على حظر الطيران المدني من والى ليبيا،تخفيض مستوى عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الى ليبيا[٤٠]

كما اصدر القرار المرقم(٩٣/٨٨٣) بتاريخ ١١/١١/١٩٩٣ والذي فرض بموجبه المزيد من العقوبات على ليبيا ومنها تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط،فضلا عن تجميد الأرصدة الليبية،الى جانب قفل مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية في الخارج وقطع كافة العلاقات معها[٤١].

ونتيجة لذلك سلمت سلطات القذافي في ٥ نيسان ١٩٩٩ كل من عبد الباسط علي المقرحي والأمين خليفة افحيمة لإنهاء إجراء محاكمتهما في هولندا كحل وسط بعدما كان قرار الامم المتحدة الصادر بتاريخ ١١تشرين الثاني ١٩٩٣ ينص على تسليمهما الى القضاء الانجليزي[٤٢] ،وكانت نتيجة المحكمة ان أدانت في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١ عبد الباسط المقرحي وبرأت الأمين افحيمة .

الى جانب ذلك ، فقد اعترف نظام القذافي عام ٢٠٠٣بالمسؤولية ووافق على دفع تعويض لعائلات الضحايا قيمتها (٢) مليار وسبعمائة (٧٠٠) مليون دولار[٤٣].   وأخذت العلاقات بالتحسن حيث افتتحت كل من الولايات المتحدة وليبيا عام ٢٠٠٤مكاتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين كما تم استئناف صادرات النفط الليبية الى الولايات المتحدة وذلك في ٣يونيو/حزيران عام ٢٠٠٤، فضلا عن رفع مستوى التمثيل بين البلدين الى مستوى مكاتب اتصال[٤٤].

وفي ١٥مايو/ايار عام ٢٠٠٦ رأى بعض المسؤولين الأمريكان أهمية رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها.ويرى أصحاب هذا الرأي بأن معمر القذافي تخلى عن أسلحة الدمار الشامل وتعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب الى جانب اعتراف نظامه بالمسؤولية الكاملة عن مأساة الطائرة الـ"بان اميركان" التي انفجرت فوق لوكربي باسكتلندا[٤٥].

وعلى اثر ذلك، قامت الولايات المتحدة بإسقاط بعض العقوبات الأمريكية عن النظام الليبي لاسيما بعد قيام القذافي بتسليم البرامج الخاصة باسلحة الدمار الشامل الى الولايات المتحدة الأمريكية ،وبلغت العلاقات من التحسن بحيث أخذت بعض شركات النفط الأمريكية بالتوافد الى ليبيا.

خامسا:–دوافع التغيير في ليبيا

اتسم النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية في ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتازت العديد من الدول المحيطة بليبيا ضمن النطاقين العربي والإفريقي ، الا ان تجربة القذافي في ادخاله لبعض الاصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي (اللبرلة)،ومن خلال تلك التجربة حاول معمر القذافي ان يفسح المجال أمام القوى المعارضة الا انه لم يلزم نفسه أمامها بموقف معين[٤٦].

اذ اعتقد القذافي انه قام بالاصلاحات المطلوبة وذلك من خلال اعتماده نهجا معتدلا باطلاقه إشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر الأكثر انفتاحا .فضلا عن اعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان والتي ضمنت لليبيين بعض الحقوق والحريات بالرغم من انها لم تحمِ حقوقهم المدنية والسياسية ،فالإصلاحات

الاقتصادية التي أعلن عنها القذافي وسار باتجاه تطبيقها أدت الى إشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل(٤٧).

اذ تناسى النظام السياسي الليبي عدم وجود الأحزاب السياسية والمعارضة الحقيقية والذي أثار جدلا وتساؤلات عدة منها:هل يمكن ان تتوافق الديمقراطية المباشرة مع اقتصاد السوق.

فسياسة اللبرلة التي سار الرئيس القذافي باتجاه تطبيقها زاد من منتقديها وخصوصا عام ٢٠٠٥ عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة ٣٠% على الرغم من ان النفط يشكل ٩٥%من صادراتها و٧٠-٨٠% من واردات الحكومة الأمر الذي دفع القذافي الى إجراء تعديلات حكومية وزارية ومنها تلك التي اجريت على وزارة الطاقة واستبدالها بالمؤسسة الوطنية للنفط.

اما سياسته تجاه الشعب فسارت بغير اتجاه ، ففي خطاب للقذافي في الذكرى ٣٧ للثورة والتي كانت في عام ٢٠٠٥ اتجه القذافي نحو تشجيع الليبيين على الهجرة نحو افريقيا وان يتحركوا قبل ان يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجديدة(٤٨).

كما سار نظام القذافي نحو تشديد قبضته على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس انهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الأخضر ويتوافق مع ما يطرحه القذافي من إيماءات ورسائل شفهية.

ولكن سياسية الرئيس الليبي أدت الى الشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها ،ومما زاد من توتر الأوضاع حول حكم القذافي أعابته للديمقراطية من خلال إعلانه برفض الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب التي تروجها الحكومات واصفا إياها في خطاب له في تشرين الاول ٢٠٠٧ بأنها عار بحق الحكومات التي تتعامل بها(٤٩).

كان للأخطاء التي وقع بها القذافي أثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي ضده في ضوء أزمة التصعيد التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية،ودول شمال افريقيا والمتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس عام ٢٠١١، اذ كان لذلك تأثيره في لفت أنظار الشعب الليبي الى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام الحكم الاوليغارجي.الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار.مما أثار ذلك صراعا على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة ونظام العقيد معمر القذافي.

فضلا عن ذلك،فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العربي دفعت الشعب الى إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها ،وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق الشرقية من البلاد وتحديدا في بنغازي ،حيث تعد من أكثر المناطق المهمشة(٥٠).من قبل العقيد معمر القذافي والتي لم تمارس اي دور في عملية صنع القرار السياسي،لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا.

حيث قادت تلك المناطق (شرق ليبيا) المظاهرات وتحول مقر محكمة شمال بنغازي الى ما يشبه ميدان التحرير في القاهرة [٥١].

لقد دفع اتساع حجم المظاهرات وامتدادها الى باقي المناطق السلطات الليبية الى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين ،ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين[٥٢].كما قطعت السلطات الليبية خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية وقامت بحملات تشويش الكترونية لمنع استقبال بث مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية ،فضلا عن قيامها بحملة اعتقالات لبعض الناشطين السياسيين[٥٣].

كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبين بالتغيير والإصلاح[٥٤].

وفي محاولة من الحكومة الليبية لامتصاص نقمة الجماهير الغاضبة فقد طرحت الحكومة الليبية مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور ،فضلا عن إقرار مجموعة من القوانين ،كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات[٥٥].

الا ان تلك المبادرة لم تحظ بالقبول من قبل أبناء الشعب الليبي،ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا فقد قدم العديد من الدبلوماسيين الليبيين استقالاتهم وذلك لرفضهم الطريقة التي كان يتعامل بها العقيد القذافي مع المتظاهرين[٥٦].

ومع استمرار استقالة المسؤولين الليبيين ،فقد القي الزعيم الليبي خطابا"اتهم فيه أجهزة عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها ليبيا...ورفض فكرة المغادرة او التنحي عن السلطة"...."وأكد بأنه سيعمل على القضاء على الذين وصفهم بـ(الجرذان)[٥٧].مما كان لذلك الخطاب تأثيره في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة المتمثلة بالمجلس الوطني الانتقالي،ومما زاد الوضع سوء قيام النظام بقمع المتظاهرين من أبناء الشعب الليبي بالشكل الذي استفز المجتمع الدولي الذي وقف بالضد من سياسة معمر القذافي تلك،مما يدفعنا الى التساؤل عن ماهية المواقف الإقليمية والدولية من السياسة التي اتبعها العقيد معمر القذافي تجاه الشعب الليبي؟وهل ساند المجتمع الدولي المعارضة الليبية؟

سادسا:-المواقف الإقليمية والدولية

١-المواقف الإقليمية

توقع الكثيرون ان الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيس في استعادة الاستقرار لليبيا،والوصول الى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته.فقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى ان الاتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي ،كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية[٥٨].

واكتفى الاتحاد الإفريقي الذي لعب القذافي دوراً بارزاً في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين في ليبيا، معربا عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين(٥٩).

ونتيجة لتصاعد الإحداث في ليبيا اثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٩٧٣ وتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الاتحاد الإفريقي موقفا رافضا لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين، شدد الاتحاد الإفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وببنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث يرى ان قرار الأمم المتحدة ١٩٧٣ المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية (المدنيين).. قد انتهك عمليا حتى في نصه وروحه من قبل قوات حلف الناتو. فضلا عن ان تلك العمليات أعاقت مساعي السلام التي قام بها الاتحاد الإفريقي وبقية الدول الإفريقية الساعية لحل الأزمة السياسية في ليبيا بالطرق السلمية.

فالمعروف ان الاتحاد الإفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بـ(خارطة الطريق الإفريقية)،والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول افريقية هي(موريتانيا،جنوب افريقيا،ومالي ، والكونغو، واوغندة)، حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الإعمال العدائية وفتح حوار بين الإطراف الليبية وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة الى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية(٦٠).

وبالرغم من تأييد الحكومة الليبية لتلك المبادرة ، الا ان المعارضة الليبية رفضت تلك المبادرة، اذ اشترطت ومنذ اليوم الأول للثورة على ضرورة إنهاء حكم القذافي وعدت المعارضة الليبية "الوسطاء الأفارقة هم من رجال القذافي لأنه نصب نفسه ملكا عليهم...وان هؤلاء الأشخاص يدورون في حلقة يرسمها القذافي نفسه ومن ثم فهم يريدون له البقاء...كما إنهم لم يستبعدوا ان المبادرة الإفريقية جاءت بإيحاء من القذافي"، وعليه لم تكن موضع رضا المعارضة(٦١).

في حين حظيت مبادرة الاتحاد الإفريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها الجزائر حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية "ضم صوتها الى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة الى وقف فوري لكل الإعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة"(٦٢).

وقد جاء تأييد الجزائر لتلك المبادرة نتيجة للاتهامات التي وجهت للجزائر والخاصة بإرسال مرتزقة جزائريون الى ليبيا،حيث نفت وزارة الخارجية الجزائرية في تصريح لها تلك الادعاءات مؤكدة على"ان دوافع من يديرون ويروجون لهذه الإنباء العارية عن الصحة بغرض الإساءة لسمعة الجزائر تنم بوضوح عن سعيهم للدفع ببلادنا للوقوف مع طرف ضد طرف آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بليبيا الشقيقة"(٦٣).

كما أشارت الى ان"الحكومة نددت دائماً بظاهرة الارتزاق في افريقيا بسبب عواقبها الوخيمة على استقرار وأمن القارة،وقامت منذ مطلع عام ٢٠١١ بعمل منسق مهم على مستوى مؤسسات الاتحاد الإفريقي المختصة المكلفة بمكافحة هذه الظاهرة"(٦٤).

وشددت الجزائر على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣[٦٥].

كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي تجاه تلك الأزمة والتي تضمنت الآتي[٦٦]:

١. اعتزازها وتثمينها لموقف مجلس السلم والأمن الإفريقي من هذه الأزمة التي تواجهها ليبيا.
٢. مطالبتها للاتحاد الإفريقي بمختلف هيئاته، مواصلة التحرك السريع لوقف هذه الحرب التي أكدت المعطيات الميدانية انها لم تحم المدنيين،بل قتلتهم ودمرت منشآتهم ومرافقهم الاستشفائية والتعليمية.
٣. تنديدها وشجبها المطلق للمحاولات التي تقوم بها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للضغط على بعض الدول بما فيها الدول الإفريقية من أجل الاعتراف بالمتمردين،الذين يقودون حربا ضد بلدهم ويرفعون أعلاماً غير علم بلادهم.

اما مصر، فعلى الرغم من عدم وضوح موقفها من خريطة الطريق التي طرحها الاتحاد الإفريقي، الا انها أكدت ومن خلال مبعوثها السفير (هاني خلاف) على"ان استقرار ليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري وتعده خطأً أحمر لاتقبل المساس به"[٦٧].

وهذا يدل على ان مصر تسعى لان تكون ليبيا دولة موحدة اذ انها ترفض تقسيم ليبيا شأنها شأن بقية الدول الإفريقية وذلك لما تحمله عملية التقسيم من تداعيات على دول الجوار الإفريقي والتي نلخصها في الآتي[٦٨]:-

اولا: مشكلة المرتزقة

اذ تشير بعض التقارير الى ان القذافي كان يعتمد على الآف عدة من جنود المرتزقة الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية،كما ان هذه الكتائب تشمل نحو عشرة الآف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، ومن ثم فان عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق الى أوطانهم يمكن ان يغير المشهد السياسي تماما في بلدانهم وهو ماحصل فعلا في جمهورية مالي.

ولاشك ان منطقة الساحل والصحراء تعاني بشكل واضح من عدم الاستقرار وغياب الأمن . فقد تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ان يحصل على ملايين الدولارات من عمليات اختطافه للسائحين وعمال الإغاثة الأجانب في المناطق النائية من الصحراء الإفريقية.

أضف الى ذلك ان هذه المناطق الحدودية تجذب إليها تجار ومهربي المخدرات الآتية من أميركا الجنوبية في طريقها الى أوربا .

وعلى الرغم من ان جيوش دول الساحل والصحراء الإفريقية اكتسبت خبرة كبيرة بفضل الدعم الأمريكي والغربي لها في التعامل مع التهديدات الأمنية والإرهابية التي قد تواجهها فأنها لاتزال تفتقر الى الإمكانيات الكافية التي تؤهلها لمواجهة مخاطر عودة هؤلاء المقاتلين والمسلحين من ليبيا.

ثانيا:–واذا تركنا جانبا مشكلة المرتزقة في ليبيا،فأن المشكلة الأكثر خطورة تتمثل في العمال الأفارقة الذين ذهبوا الى ليبيا بحثا عن عمل،ويشكل هؤلاء نحو ٢٠%من جملة سكان ليبيا،ولايخفى ان عودة هؤلاء العمال الى أوطانهم سوف تزيد من حدة مشكلة البطالة والمعاناة الاقتصادية في تلك الدول الإفريقية.

ثالثا:–اما الأثر الثالث فيتمثل في التداعيات السلبية على الاقتصاديات الإفريقية،فمن المعروف ان عائلة القذافي والحكومة الليبية كانوا يسيطرون على مليارات الدولارات في شكل استثمارات في العديد من الدول الإفريقية.وتتراوح تلك الاستثمارات بين فنادق ومحطات للبترول ومزارع للدواجن كما هو الحال في توغو ،وشركات للاتصالات مثل النيجر،والعديد من شركات التعدين[٦٩].

ولعل ذلك ما كان يبرر مخاوف الدول الإفريقية من سقوط معمر القذافي والذي قد يؤدي الى توقف تمويل تلك الاستثمارات.

وعليه، فليس من الغريب ان تدفع الدول الإفريقية بمبادرة سلمية لوقف القتال،وتدعم الحوار بين النظام ومعارضيه وتؤكد على أهمية بقاء القذافي على رأس السلطة في ليبيا.

وبالرغم من إشادة المجتمع الدولي بتلك المبادرة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت بأن للاتحاد الأفريقي دوراً مهماً يمكن ان يلعبه في حل الأزمة الليبية منوها بتشديد الاتحاد الإفريقي على الحماية الفعلية للمدنيين، والحاجة الماسة لتقديم المساعدة الإنسانية الى المتضررين من الصراع[٧٠].

فضلا عن ترحيب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي(اندرس فوغ راسموسن) باقتراح الاتحاد الإفريقي بوقف إطلاق النار،مع تأكيده بأن يكون وقف إطلاق النار مقبولا ويلبي ثلاثة شروط،هي ان يكون ذا مصداقية ويشمل حماية فاعلة للسكان المدنيين،وثانيا ان يكون قابلاً للتثبيت والإشراف في شكل فاعل،وأخيرا ان تعمل على تنظيم عملية سياسية تهدف الى تنفيذ الإصلاحات السياسية الضرورية وتلبي الرغبات المشروعة للشعب الليبي[٧١].

كما أيدت روسيا خارطة الطريق الإفريقية وطالبت القيادة الليبية بضرورة اتخاذ خطوات معينة في هذا المجال منها سحب الوحدات العسكرية من المدن كما دعت الى التعاون مع الأمم المتحدة من اجل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد،وضمان تطبيق مبادرة الاتحاد الإفريقي، على ان يتم ذلك بإشراف طاقم من المراقبين الدوليين يتفق عليه من قبل جميع أطراف النزاع في البلاد[٧٢].

ونتيجة للقبول الذي حظيت به مبادرة الاتحاد الإفريقي فقد عمد الى التنسيق مع الجامعة العربية،وكذلك مع اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوربي بهدف إيجاد الوسائل الممكنة للتوصل الى حل سياسي للأزمة الليبية قائم على أساس خريطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الإفريقي وأكد في بيانه الصادر في ٢٠١١/٥/١٠ بأن هناك اتصالات مستمرة مع عدد من الشركاء الدوليين والجهات المعنية لبدء مفاوضات في وقت مبكر لوقف إطلاق النار وتطبيق العناصر الأخرى في خريطة الطريق ومنها إقامة فترة انتقالية شاملة تتوج بانتخابات ديمقراطية تمكن الشعب الليبي من اختيار قادته بحرية[٧٣].

كما أكد على مواصلة جهوده في ليبيا من اجل إيجاد حل سريع ونهائي للأزمة والمساعدة في الوفاء بالطموحات المشروعة للشعب الليبي وذلك في إطار مواثيق وآليات الاتحاد الإفريقي التي تتعلق باحترام قدسية الحياة البشرية والديمقراطية والحكم الرشيد[٧٤].

وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من تلك الأزمة لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى الى اخفاق مبادرة الاتحاد الافريقي.

ب–المواقف الدولية

حظيت الأحداث التي شهدتها ليبيا باهتمام واسع من قبل القوى الدولية،فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتصر موقفها في بادئ الأمر على بعض التصريحات التي أدانت النظام الليبي، وذلك بسبب علاقتها المتوترة مع ذلك النظام والتي حدثت على خلفية تسريبات(ويكليكس)التي أثارت غضب النظام الليبي بسبب وصفها للقذافي وتحليل وضعه الصحي والنفسي [٧٥].

ولعل مادفع الولايات المتحدة الى عدم اتخاذ موقف حاسم من النظام الليبي خشيتها على رعاياها الأمريكان الموجودين في ليبيا،فما ان غادر هؤلاء حتى اتخذت الولايات المتحدة موقفها من خلال دفع الأمم المتحدة الى إصدار قرارها المرقم(١٩٧٠) في ٢٦ شباط ٢٠١١. والذي يفرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي وعائلته ويتضمن تجميد الأرصدة المالية،وحظر بيع الأسلحة،ومنع السفر ،فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي[٧٦]. وفي هذا الصدد صرح الرئيس الأمريكي باراك اوباما قائلا:"ان حكومة القذافي يجب ان تحاسب بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان والمعاملة الوحشية لشعبها والتهديدات المشينة"..."وان تلك القرارات استهدفت القذافي مع حماية الممتلكات التي تنتمي الى الشعب الليبي"[٧٧].

كما فرض الاتحاد الأوربي حزمة عقوبات ضد الزعيم الليبي معمر القذافي وحكومته وقد شملت العقوبات حظرا على الأسلحة والسفر الى الدول الأعضاء بالاتحاد الاوربي ،كما شمل الحظر الزعيم الليبي معمر القذافي و٢٥ من عائلته والمقربين منه[٧٨]. وما ان تم صدور ذلك القرار حتى بدأت الدول الأوربية بتجميد أرصدة معمر القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في النظام الليبي،حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة أشخاص معنيين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي،كما قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال احد ابناء الزعيم الليبي معمر القذافي.فضلا عن قيام بريطانيا تجميد ارصدة العقيد القذافي وعائلته .فبحسب التقديرات البريطانية ان العقيد القذافي يملك نحو ٢٠ مليار جنيه إسترليني (٣٢،٢مليار دولار) من السيولة ولاسيما في لندن[٧٩].

كما دفع تصاعد الأحداث المجتمع الدولي الى التفكير في فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، ولعل ما دفعها الى التفكير في ذلك ان الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يملكان قواعد عسكرية عدة في ايطاليا يمكن استخدامها لشن عمليات ضد ليبيا فضلا عن وجود مقر للأسطول السادس في البحرية الأمريكية في مدينة نابولي [٨٠].

وفيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد ادانت فرنسا القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المتظاهرين وتصدرت فرنسا المواقف الدولية بالرغم من تحالفها السابق مع نظام العقيد القذافي والذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي إلا أن موقف فرنسا من إدانة القمع دفع بالعقيد القذافي للتخلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي [٨١].

وبالرغم من ذلك فقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ٢١ فبراير/شباط بأن فرنسا تدين " الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي توق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية"، كما دعت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري النظام الليبي إلى وقف العنف" ، ومن ثم توالت الردود الفرنسية فصرح ساركوزي في ٢٥ فبراير/شباط قائلاً" السيد القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع"[٨٢] ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من اجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلاً.

ولعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها يعد دليلاً قاطعاً على عدم تطوير إستراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية والوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية والمصرية، فبالرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي ونظام العقيد الليبي معمر القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص. فهذه اللهجة الشديدة إزاء العقيد معمر القذافي تتناقض تماما والمجرى المنطقي للأمور التي سارت فيما قبل مع نظرائه المصري والتونسي والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وهناك من فسر ذلك الموقف المتشدد بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل على موقفه السابق من نظام بن علي ومبارك إلا أن هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبيا القذافي،[٨٣] ولعل البحث عن النجومية هي من دفعت بساركوزي بادئ الأمر إلى اتخاذ مواقف استباقية تتيح له البروز كقائد رائد على أساس أن فرنسا لها علاقات تاريخية تربطها ببلدان إفريقيا من الناحية التاريخية والاستعمارية.

كما ان هناك أسباباً أخرى دفعت بفرنسا الى التحرك بالضد من القذافي وهي[٨٤]:-

١. الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت لتدهور شعبية ساركوزي فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية السياسة الخارجية الفرنسية لإنقاذ الداخل.
٢. تواطؤ الموقف الفرنسي مع نظام بن علي ومبارك جعل فرنسا تنتقم من مواقفها السابقة بصب جام غضبها على نظام العقيد معمر القذافي.
٣. جاءت الأزمة الليبية كفرصة كان يجب على فرنسا استغلالها من أجل تفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع العالم صوتها في إشارة لعودة فرنسا للعب دور فاعل في مسرح الأحداث الدولية.

٤. تصفية الحسابات التاريخية التي كانت تكنها فرنسا لنظام القذافي المتهم بدعم المتمردين التشاديين حول شريط أوزو ضد النظام التشادي حينذاك.
٥. عدم الالتزام بالعهود السابقة التي قطعها نظام القذافي والتهرب من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا وهذا يفسر الطابع الشخصي في القضية.
٦. تقويض السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال السياسة التي اتبعها نظام القذافي في معارضة مشاريع فرنسا ومن ضمنها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي أطلقته فرنسا بدعوى أنه مشروع يقوم على فصل عرب إفريقيا عن بقية القارة.

وفي الوقت الذي كان المجتمع الدولي يسعى لفرض منطقة حظر جوي طالبت الجامعة العربية في آذار ٢٠١١ مجلس الأمن الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا ،وقد حظي هذا القرار بترحيب كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حيث عبر عن ذلك الآن جوبيه وزير خارجية فرنسا قائلا:"ان فرنسا ترحب بدعوة الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي الى فرض حظر جوي على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء منطقة آمنة في المناطق التي تتعرض للقصف"[٨٥].

وبهدف التوصل الى قرار الحظر الجوي،فقد عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي اجتماعا في المجر خلال المدة من ١٤-١٥ آذار ٢٠١١، من أجل إقناع دول الاتحاد بقرار فرض الحظر، الا ان بعض دول الاتحاد أبدت تحفظاتها بشأن قرار فرض الحظر ومنهم المانيا خشية التورط في دوامة التدخل العسكري.

وبالرغم من التحفظات التي أثيرت من بعض الدول حول إصدار قرار فرض حظر جوي على ليبيا ،تمكن مجلس الأمن الدولي من إصدار قراره المرقم(١٩٧٣) في آذار ٢٠١١ والذي أيدته ١٠ دول وامتنعت خمس عن التصويت[٨٦].

وما ان تم إصدار ذلك القرار حتى سارعت كل من بريطانيا وفرنسا ومصر الى اتخاذ خطواتها لتنفيذ قرار الحظر اذ قامت مصر بوقف رحلات الطيران وغلق الممرات الجوية التي كانت تعبر أجواء ليبيا وتحديد مسارات بديلة تبعد عن الأجواء الليبية[٨٧].

وأعلنت الدنمارك وكندا مشاركتهما في فرض الحظر الجوي،كما أعلنت ايطاليا واسبانيا إنهما ستضعان قواعدهما العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر[٨٨].

وشرع حلف الناتو في تطبيق القرار الدولي في ٢٠١١/٤/٢٨، حيث بدأت عمليات الناتو خفيفة ثم طور عملياته الى هجمات مكثفة على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية والقوات البرية للعقيد معمر القذافي،مما أدى ذلك الى إضعاف قدرات تلك القوات،وإتاحة الفرصة لقوات الثوار للتقدم غربا والسيطرة على المدن ، وقد سمى حلف الناتو حملته على كتائب القذافي بـ(فجر اوديسا)،ومن ثم تم استبدالها الى(الحامي الموحد)[٨٩].

وفي محاولة من الحكومة الليبية للخروج من تلك الازمة ،فقد اقترح سيف الإسلام نجل العقيد معمر القذافي إجراء انتخابات بإشراف دولي ،ولكن الادارة الامريكية برئاسة اوباما رفضت ذلك[٩٠].

ومما زاد الوضع سوءا تجاه العقيد معمر القذافي إصدار المحكمة الجنائية الدولية في ٢٨ حزيران ٢٠١١ مذكرة اعتقال بحقه وحق نجله سيف الإسلام ورئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية [٩١].مما كان لذلك تأثيره في تصعيد الموقف تجاه العقيد معمر القذافي حيث أخذت قوات حلف الناتو تزيد من حملاتها الجوية تجاه قوات القذافي بالشكل الذي ساعد الثوار من فرض سيطرتها الكاملة على طرابلس في ٢٠١١/٨/٢٢[٩٢].

وفي ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ تمكن الثوار وبمساعدة قوات حلف الناتو من إنهاء حكم العقيد معمر القذافي وقتله اثناء أسره.

الخاتمة

ان عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في ادارة العملية السياسة ،اذ بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع القرار السياسي،فقد عمد الى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة .

ليس هذا فحسب، فاعتماد القذافي على أبناء قبيلته القذاذفة وحصر الامتيازات في ابنائها وحرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات قد ولد استياء كبيرا لدى تلك القبائل.

وبالرغم من المؤسسات التي صنعها القذافي تحت اسم المؤتمرات واللجان الشعبية لإدارة أمور الدولة الا ان تلك المؤسسات عجزت بالكامل عن أداء أية وظيفة سوى تنفيذ رغبات القذافي والمصادقة على ما يطرحه دون النظر لمصالح الشعب الليبي،وحتى هذه المؤسسات عندما شعر القذافي بإمكانية فقدان السيطرة عليها قام بتشكيل جماعات أخرى تحت اسم (اللجان الثورية)،وذلك بهدف إحكام سيطرته على مقدرات البلاد.

الى جانب ذلك، فأن تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا رغم الإصلاحات التي أقدم عليها القذافي عام ٢٠٠٣ لم تؤد الى تحسين الوضع في ليبيا ،لذا فمن الطبيعي ان تتولد المشاعر المطالبة بالتغيير السياسي والتي قادتها قوى المعارضة الليبية التي أخذت تمارس ضغوطاتها من اجل إنهاء حكم العقيد الليبي معمر القذافي،وبالرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الإفريقي من خلال طرحة خريطة الطريق للحيلولة دون تصعيد الموقف في ليبيا الا انه اخفق في إقناع قوى المعارضة بها.

ومع ذلك ،حاول الاتحاد الإفريقي الوقوف بالضد من القرارات الدولية ولاسيما قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣،الا انه اضطر الى الاعتراف به من اجل حماية المدنيين ووقف العنف ضد أبناء الشعب الليبي .

وبالرغم من تلك المواقف لم يستطع الاتحاد الإفريقي من حسم الموقف في ليبيا،ولعل سبب ذلك يعود الى تدخل القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي انحازت وحلفاؤها في الناتو الى جانب الثوار الذين قدمت لهم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي بهدف إنهاء حكم العقيد معمر القذافي ،ولعل ما يدفع الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك الدعم هو عدائها للنظام الليبي ،فضلا عن تحقيق إطماعها المتمثلة في الحصول على النفط الليبي.

المصادر

١–دنيا الأمل إسماعيل،إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي،الحوار المتمدن،العدد ٣٠٦١، ١٢/٧/٢٠١٠،ص١.

٢–بكيل نت،القبلية وطبيعتها في ليبيا،مؤتمر قبائل بكيل العام(بكيل نت)،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٣اذار٢٠١١ الموقع http://www.bakeeL.net.p.2

٣–المصدر نفسه،ص١.

٤–سكان ليبيا،من ويكيبيديا الموسوعة الحرة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http:/.ar.wikipedia.org.p.3.

(*)تشير بعض المصادر الى ان عبد السلام جلود قد اعتزل إراديا في الخامس من مايو/آيار ١٩٩٣. والشائع، أن خلاف حاد نشب بين القذافي وجلود حول قرار القذافي بإرسال الحجيج الليبيين إلى القدس بدلا عن مكة والمدينة، بحجة الحظر الجوي الناتج عن قضية لوكربي، في حين كان هدف القذافي كسر الحصار بمغازلة إسرائيل.للمزيد ينظر عبد السلام جلود،المعرفة نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http://www.marefa.org.p.2

٥–المصدر نفسه،ص٤.

٦–محمد بوعود،خريطة القبائل:من مع القذافي ومن ضده،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http//www.english.al-akhbar.com.p1-2.

٧–عبد الغني عبد الله خلف الله،مستقبل افريقيا السياسي،القاهرة،مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر،ط٢، ١٩٦١،ص١٨٨

٨–دنيا الأمل إسماعيل،المصدر نفسه،ص١–٣.

٩–علي عبد اللطيف أحميدة،الأصوات المهمشة :الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٩،ص١٣٧.

١٠– علي عبد اللطيف أحميدة،المصدر نفسه،ص١٣٧.

١١–المصدر نفسه،ص١٣٨.

١٢–حميدة نعنع،تسعة عشر عاما على الثورة الليبية من المرحلة الوحدوية...الى الجماهيرية،مجلة التضامن،فرنسا،العدد٢٨٢، ٥/٩/١٩٨٨.

١٣–صحيفة الأهرام ،القاهرة،العدد٣٦٦٢٨، ٢٢/٣/١٩٨٧.

١٤–المصدر نفسه.

١٥–المصدر نفسه.

١٦–تفاصيل الانقلاب الفاشل ضد القذافي ليلة الفاتح من فبراير ١٩٨٨،مجلة الوطن العربي،فرنسا،٥٠–٥٧٦ ، ٢٦/٢/١٩٨٨.

١٧–صحيفة الرأي،الأردن،العدد٧٨١٣، ٢٤/١٢/١٩٩١.

١٨–جريدة الرأي،الأردن،العدد٢٥،٨٤٧١٠/١٠/١٩٩٣.

١٩–جريدة الشعب،الأردن ،العدد٤،٣٥٧٨/٤/١٩٩٣.

٢٠–صحيفة الحياة ،العدد١٤٩٠٥، ١٧/١/٢٠٠٤.

٢١–إنعام جمعة شريدة،التطورات السياسية في ليبيا بعد ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠٠٣،ص١٤٧–١٤٨.

٢٢–المصدر نفسه،ص١٤٨.

٢٣–المصدر نفسه،ص١٤٨.

٢٤–صحيفة الأهرام،القاهرة،العدد٣٦١٦٣، ١٢/١٢/١٩٨٥.

٢٥–جريدة السياسة،الكويت،العدد٦٢٣٢، ١٢/١٢/١٩٨٥.

٢٦–صحيفة الجمهورية ،مصر ،العدد١١٦٧٢، ١٢/١٢/١٩٨٥.

٢٧–صحيفة الجمهورية ،مصر،العدد١١٦٦٥، ٥/١٢/١٩٨٥.

٢٨–أنعام جمعة شريدة،مصدر سابق،ص١٥١.

٢٩–المصدر نفسه،ص١٤٩.

٣٠-هيفاء احمد محمد،مشروع الاتحاد الإفريقي،أوراق افريقية،تشرين الاول ٢٠٠١،ص٢.

٣١-هاني رسلان،الحدود الجنوبية للوطن العربي،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١١٢،نيسان١٩٩٣،ص٨٣.

٣٢-عـوض المرابط،اثـر البيئـة الدوليـة والإقليميـة علـى سياسـات ليبيـا الخارجيـة،نقلا عـن شـبكة الانترنـت بتـاريخ١ ايلول٢٠١١،الموقع:.http://www.jeeL-Libya.com/showarticle.php.p2-3

٣٣-المصدر نفسه،ص٣.

٣٤-الصادق شكري،هدرزه في السياسة والتاريخ:الملك..العقيد..المعارضة الليبية في الخارج،ج٢،الحلقة العاشرة،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٤حزيران٢٠٠٦،الموقع:

http://www. Libya-watanona.com/shukril.htm.p.5.

٣٥-المصدر نفسه،ص٥.

٣٦-المصدر نفسه،ص٥.

٣٧-شـفيق السـامرائي وآخرون،فصـول فـي تـاريخ العـدوان الأمريكـي-الصـهيوني علـى الأمـة العربيـة،دار الشـؤون العامة،بغـداد،ط١، ١٩٩٠،ص٥٨.

٣٨-أنعام جمعة شريدة،المصدر السابق،ص١٩٥.

(*)اتهم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان النظام الليبي بدعمه لمنظمة أبي نضال الفلسطينية من اجل تحقيق ذلك الهجوم اذ ذكر قائلا"ان ذلك الهجوم لم يكن ليحدث لولاء الدعم الذي وفرته لهم أنظمة مثل نظام القذافي في ليبيا" للمزيد ينظر فرنسيس أنتوني بويل،مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية،مالطا،مركز دراسات العالم الإسلامي،١٩٩٣،ص٢٥٥-٢٥٦.

٣٩-خلود محمد خميس،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمالي إفريقيا بعد الحرب الباردة (ليبيا)أنموذجا،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص٢١٦.

(*)تذكر المصادر بأن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أمر في ١٥ نيسان ١٩٨٦ سلاح الطيران الأمريكي(مائة طائرة)بشن غارة جوية على ليبيا ردا على ضلوع نظام القذافي في حادثة تفجير الملهى الليلي في برلين التي وقعت في المانيا يوم ٥نيسان ١٩٨٦والتي راح ضحيتها ثلاثة أشخاص اثنان منهم جنود أمريكيون،وجرح ٢٠٠ شخصٍ منهم ٦٠ أمريكيا.

٤٠-جمال حمود الضمور،مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد:ليبيا،السودان،الصومال،عمان-الاردن،مركز القدس للدراسات السياسية،ط١ ،٢٠٠٤، ص٢٦١.

٤١-المصدر نفسه،ص٢٦٢.

٤٢-الصادق شكري،المصدر السابق،ص٦.

٤٣-المصدر نفسه،ص٦.

٤٤- العلاقات الليبية الأمريكية في سطور،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

٤٥-المصدر نفسه،ص٦.

٤٦-خلـود محمـد خميس،التغيـر السياسـي فـي ليبيـا وإسـتراتيجية التـدخل الأمريكي،بحـث مقـدم الـى كليـة العلـوم السياسـية،جامعة تكريت،٢٠١١،ص١.

٤٧-المصدر نفسه،ص١.

٤٨-المصدر نفسه،ص٢.

٤٩-المصدر نفسه،ص٢-٣.

٥٠-دهـام محمـد العـزاوي ،الثـورة الليبيـة:رؤيـة فـي الـدوافع والإبعـاد المسـتقبلية ،بحـث مقـدم الـى كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة تكريت،٢٠١١،ص١-٢.

٥١-صحيفة الشرق الأوسط،العدد ١١٧٧١، ٢٠١١/٢/١٩.

٥٢-المصدر نفسه.

٥٣-صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٢ ،٢٠١١/٢/٢٠.

٥٤-صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٣ ،٢٠١١/٢/٢١.

٥٥-صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٤، ٢٠١١/٢/٢٢.

٥٦–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٤ ، ٢٠١١/٢/٢٢.

٥٧–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٥، ٢٠١١/٢/٢٣.

٥٨– أميرة محمد عبد الحليم،الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٠١١/٤/٦. http://www.alamatonline.net.p.1.

٥٩–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٩، ٢٠١١/٢/٢٧.

٦٠–الاتحاد الإفريقي يدعو الى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ١٠ /٢٠١١/٤،الموقع: http://www.news.egypt.com.p.1.

٦١–أمر طبيعي ان ترفض المعارضة مبادرة الدول الإفريقية،نقلا عن شبكة الانترنت: الموقع.http://alalam.iv.jpy.p.1

٦٢–جهود عربية افريقية من اجل المساهمة في إنهاء الصراع في ليبيا،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ http://www.d.jazairess.com.p.1.٢٠١١/٣/٢٨

٦٣–الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الافريقي الى حوار جامع مع ليبيا ،نقلا عن شبكة الانترنت ،بتاريخ١٣ /٢٠١١/٤ الموقع:.http://www.panapress.comp.1

٦٤–المصدر نفسه،ص١.

٦٥–الجزائر تعرب عن قلقها من القاعدة وتوزيع السلاح في ليبيا،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٠ /٥/ ٢٠١١ ،الموقع: http://www.moheet.comp.1

٦٦–المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا،الشمس،العدد ٥٥٠١، ١٩ /٦ / ٢٠١١نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.alshames.com

٦٧–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٨٤٥، ٢٠١١/٥/٤.

٦٨–حمدي عبد الرحمن ،مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.balagh.comp

٦٩–المصدر نفسه.

٧٠–جهود عربية افريقية من اجل المساهمة في انهاء الصراع في ليبيا نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٠١١/٣/٢٨ ، الموقع: .p.1http://www.d.jazairess.com

٧١–لافروف:طرابلس مستعدة لتنفيذ القرار الامني بشأن ليبيا بشرط وقف الغارات الغربية على أراضيها:نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ١٧ /٢٠١١/٥ ،الموقع:http://www.libya17f.com

٧٢–صحيفة الرياض،العدد١٥٦٣٢، ٢٠١١/٤/١٢

٧٣–منى حسين عبيد،ليبيا والمبادرة الإفريقية وإبعادها الإقليمية والدولية،المرصد الدولي ،العدد١٧،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،ص١٢٦.

٧٤–المصدر نفسه،ص١٢٦.

٧٥–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٤ ، ٢٠١١/٢/٢٢.

٧٦–صحيفة الشرق الأوسط،العراق، العدد١١٧٨١، ٢٠١١/٣/١.

٧٧–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٧٩، ٢٠١١/٢/٢٧.

٧٨–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٨١، ٢٠١١/٣/١.

٧٩–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٨٢، ٢٠١١/٣/٢.

٨٠–خليل سامي ايوب،موقف الاتحاد الاوربي من الثورات العربية،الحوار المتمدن، العدد٣٥٦٤، ٢٠١١/١٢/٢،ص٣.

٨١–المصدر نفسه،ص٣–٤ .

٨٢–المصدر نفسه،ص٤.

٨٣– المصدر نفسه،ص٤.

٨٤–صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد١١٧٩٤، ٢٠١١/٣/١٤.

٨٥-المصدر نفسه.

٨٦-الشرق الأوسط،العراق،العدد ١١٧٩٩ ،١٩ /٢٠١١/٣.

٨٧-المصدر نفسه.

٨٨-المصدر نفسه.

٨٩-ليبيا،المجلة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.majalla.com.p3.

٩٠-موجز يوميات الوحدة العربية،إعداد قسم التوثيق والمعلومات،المستقبل العربي،العدد٣٩٠ ، اب٢٠١١ ،ص٢١٥.

٩١-ليبيا،المجلة،المصدر السابق،ص٣.

٩٢-المصدر نفسه.

The dimensions of change of the political system in Libya

Assistant professor:
Muna Hussein Obeid
Department of African Studies

Abstract

Like many Arab countries and the countries of North Africa, Libya is subjected to the tsunami of change which caused a major shift in the political history of Libya, that was ruled by Colonel Muammar Gaddafi for nearly 42 years, and controlled by the tribes who seized the political process and deprived most segments of society to participate in political decision-making, as well as the individuality of Colonel Muammar Gaddafi and the members of his tribe to govern and monopolize all the privileges for his benefit and for his family.

This matter led to the deterioration of the political situation in the country, despite Gaddafi's attempts to make economic reforms through his announcement to return to free economic system, and the adoption of the Green Charter for Human Rights. But since these reforms have not given the Libyans their political and civil rights, a sense of dissatisfaction with the nature of economic reforms that are promised by Gaddafi and did not find the way for their implementation is generated.

Moreover, there were political incentives and social and economic motives within Libyan society pushed the people to declare this revolution that is represented in political suppression, differentiation, and economic deprivation which increased the severity of the conflict between the regions of east and west Libya, and perhaps this explains the cause of the revolution in the eastern regions of the country.

In fact, Gaddafi's mistakes have a great impact on the escalating public opinion and the opposition forces against him in the light of the crisis that witnessed by the political regimes in the Arab region and the countries of North Africa, especially Egypt and Tunisia, which led to the start of the Libyan revolution on February 17,

2011, and raising international and regional reactions, particularly the African countries because of their relationship with Colonel Muammar Gaddafi.